قالوا إن ذلك يجعل من التاجر المتحكم الوحيد بمنظومة الأسعار

إتهامات لتجار بالضغط على وزارة التجارة لاستمرار تلكؤ التموينية

□ استطلاع/ أحمد عبد ربه

تجار يتحكمون باسعار المواد الغذائية

شكا مواطنون عدم وصول الحصة التموينية بشكل سليم في وقت أكدت فيه وزارة التجارة توزيع الحصة الرمضانية المجانية واتهموا في أحاديثهم لـ"المدى" بعض التجار بالضغط على وزارة التجارة لاستمرارية تلكؤ الحصة التموينية ما يجعل من التاجر المتحكم الوحيد بمنظومة الأسعار في ظل غياب الرقابة الحكومية، مشيرين إلى أن توفر الحصة التموينية بشكل كبير في الأسواق يقلل من الطلب على المواد الغذائية، فتكون الأسعار منخفضة، حسب تعبيرهم. وكانت وزارة التجارة قد أعلنت في وقت سابق عن تهيئة المواد الإضافية من العدس والطحين الصفر والرز البسمتي، إضافة إلى قيامها بتهيئة المواد المقررة من مفردات الحصة الخمسة، وهي الطحين والرز والسكر وزيت الطعام وحليب الأطفال، وذلك ضمن استعداداتها لشهر رمضان المبارك لكنها لم توزع المواد المذكورة حتى الآن.

ويقول المواطن امجد صالح لـ (المدى): إن الوعود التي قطعها المسؤولون في وزارة التجارة بأن الحصة التموينية سوف تصل في موعدها المحدد في شهر رمضان كانت حبراً على ورق – حسب قوله – مشيراً إلى أن واقع الحصة لم يتغير عن السابق .

ويضيف : أن وزارة التجارة هي المسؤول الأول عن هذه التدهور، داعياً إياها إلى ضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من تفاقم مشكلة البطاقة التموينية. أما المواطن كاظم عباس فيشير إلى أن أسعار المواد الغذائية ارتفعت ارتفاعا لافتا للنظر بسبب تلكؤ الحصة التموينية، فضلاً عن المشاكل السياسية التي تمر بها بعض دول الجوار، ويتهم عباس بعض التجار الكبار بالضغط على وزارة التجارة، لعدم صول الحصة التموينية إلى المواطن بشكل سلس وسليم، مبيناً أن ذلك يجعل من التاجر هو المتحكم الأول بأسعار السوق.

ويدعو عباس إلى ضرورة تشكيل لجنة مشكلة من قبل البرلمان والحكومة تعمل على مراقبة وصول الحصة التموينية إلى المواطن.في غضون ذلك، تشير عضو اللجنة الاقتصادية في مجلس النواب ناهدة الدايني الى أن معوقات وزارة التجارة في موضوع البطاقة التموينية تكمن في ملفات تخص التعاقدات السابقة التي أبرمتها الوزارة مع شركات وهمية بالإضافة إلى تأخر وصول المواد الغذائية عن طريق البحر .

وتقول نجيب لـ(المدى): إن ملفات الفساد المالي السابقة لم يتم حسمها لحد الان، مشيرة إلى وجود أكثر من ٧٠٠ ألف بطاقة تموينية مزورة، مطالبة مجلس الوزراء بضرورة تشكيل لجنة عليا تأخذ على عاتقها حل مشكلة البطاقة التموينية والحد من ملفات الفساد المالي والإداري الموجودة في الوزارة .

ونفت وزارة التجارة عدم توزيع الحصة الرمضانية المجانية، التي وعدت بتوزيعها، الاسبوع الماضي، مؤكدة أن الوكلاء هم السبب وراء تأخر تسليم الحصص الغذائية في بعض المناطق.

وقالت مديرة إعلام وزارة التجارة، فوزية حميد: إن حصة شهر رمضان المجانية وصلت إلى العديد من المناطق، في بغداد، والمحافظات الأخرى، مشيرة إلى أن "بعض المواطنين لا يذهبون لتسلم حصصهم ، وبالتالي تبقى الحصة بمعية وكيل المواد الغذائية، ومع ذلك نسمع أصوات تندد بالوزارة وتقول إنها لا تلتزم بوعودها"، مشيرة إلى توزيع ما يقارب الـ٨٥٪ إلى ٩٠٪ من الحصة الرمضانية". وأضافت حميد أن "الوزارة لا ترمي باللوم كله على المواطن، فهناك أيضا عدد غير قليل من الوكلاء يتأخرون بجلب الحصص الغذائية من مخازن الوزارة"، محملة إياهم "سبب التأخير"، لافتة إلى "إجراءات تم اتخاذها بحق الكثير منهم".وقلصت وزارة التجارة خلال عام ٢٠١٠ مفردات البطاقة التموينية إلى خمس مواد أساسية هي مادة الطحين، والرز، والسكر، والزيت، وحليب الأطفال، مؤكدة "إلغاء باقي مفردات البطاقة التموينية التي يمكن شراؤها من الأسواق المحلية ك (البقوليات والشاي ومسحوق الغسيل والصابون وحليب الكبار).وتقدر حاجة العراق من "مادة الحنطة بنحو ٣٥٠ ألف طن شهرياً، في حين تبلغ الحاجة الفعلية من مادة الرز ٩٠ ألف طن شهرياً، ومن السكر أكثر من ٧٠ ألف طن في الشهر، فيما تبلغ حاجة العراق من العدس ٨٠ ألف طن شهرياً".

الديوانية تطالب بزيادة تجهيزها بالكهرباء

□ الديوانية/ المدى

طالبت محافظة الديوانية وزارة الكهرباء بزيادة حصتها من الطاقة خلال الموسم الصيفي الحالي من ١٢٥ إلى ٣٠٠ ميغاواط، عازية السبب لعدم ملاءمة حصتها المقررة مع كثافتها السكانية أو واقعها الزراعي.

وقال محافظ الديوانية، سالم علوان، لـ"السومرية نيوز": إن "على وزارة الكهرباء زيادة حصة المحافظة من الطاقة خلال الموسم الصيفي الحالي"، مشيراً إلى أن "الحصة التي تجهز للمحافظة لا تتعدى ١٢٥ ميغاواط وهي غير مناسبة لكثافتها السكانية، ولا مع طبيعة كونها زراعية بالدرجة الأولى وبحاجة لطاقة مضافة خلال الموسم الحالي".

وأضاف علوان أن "هنالك حالة من عدم الإنصاف من قبل وزارة الكهرباء تجاه المحافظة"، مبيناً أن "الديوانية تحتاج إلى نحو ٣٠٠ ميغاواط لتتمكن من تنفيذ برنامج القطع المبرمج بصورة منتظمة بواقع ساعتين قطع ومثلهما تجهيز". ويأتي طلب محافظة الديوانية هذا بعد يومين فقط من إعلان مجلس محافظة بابل المجاورة لها، في (٢٤ من تموز الحالي)، عن موافقة وزارة الكهرباء على رفع حصة المحافظة من الطاقة إلى ٣٠٠ ميغاواط، كخطوة أولى تمهيداً لزيادتها إلى ٣٥٠ ميغاواط خلال الشهرين المقبلين، وفقاً لما قاله رئيس المجلس، كاظم مجيد تومان، في حديث لـ"السومرية نيوز". وتعاني الديوانية من زيادة ساعات القطع التي وصلت إلى أكثر من خمس ساعات متواصلة خلال الموسم الصيفي الحالي بالتزامن مع ارتفاع كبير بدرجات الحرارة. ويعتمد أغلب أهالي المحافظة، البالغ تعدادهم نحو مليون و٢٠٠ ألف نسمة، على المولدات الكهربائية الأهلية أو الخاصة للحصول على الطاقة.

تقارير تشير إلى إمكانية انهيار سد الموصل

□ بغداد /المدى

أعلنت لجنة الاقتصاد والاستثمار البرلمانية عن وجود تقارير دولية ومحلية تشير إلى إمكانية انهيار سد الموصل. وقالت عضو اللجنة ناهدة الدايني لوكالة "البغدادية نيوز": إن جلسة مجلس النواب الأخيرة استضافت وزير الموارد المائية مهند السعدي، على خلفية ورود تقارير دولية ومحلية، تؤكد إمكانية انهيار سد الموصل العملاق، وهو بذلك يعد تهديد للأمن الوطني". وأضافت أن "مجلس النواب يريد أن يعرف حقيقة هذا الموضوع بالوثائق، ولا يريد أن يسمع كلاماً شفهياً، حتى يستطيع تطمين المواطنين، وتكذيب الأنباء التي تتحدث عن الانهيار".يُذكر أن وزارة الموارد المائية كانت قد نفت في بيان سابق، الأنباء عن وجود مخاوف من انهيار سد الموصل. حيث أوضحت انه لا صحة لما ما تناقلته بعض وسائل الإعلام عن وجود مخاوف من انهيار سد الموصل خلال فترة الأشهر الثلاثة القادمة، مؤكدة أن "هذه الأخبار عارية عن الصحة تماما وان وضع السد الحالي مطمئن جدا ويعمل بصورة جيدة وأعمال الصيانة والإدامة للسد مستمرة. وتجدر الإشارة الى أن سد الموصل أنشئ من قبل شركة ألمانية إيطالية مشتركة، على بعد ٣٠ كم شمال غرب مدينة الموصل، ويبلغ ارتفاعه ١١٣ متراً، فيما قدرت الشركة عمره بنحو ٨٠ عاماً، ويقع على مجرى نهر دجلة ويعتبر أكبر سد في العراق ورابع أكبر سد في الشرق الأوسط.

تحذيرات من تأثر اقتصادنا بالأزمة في سوريا

□ بغداد /المدى

حذر مقرر لجنة الاقتصاد والاستثمار البرلمانية محما خليل من تأثر الاقتصاد الوطني باستمرار الأزمة السياسية في سوريا من ناحية التبادلات التجارية، داعياً إلى التحرك نحو إيجاد البدائل عن هذين البلدين مع دول أخرى غير المجاورة.

وقال خليل بحسب (الوكالة الإخبارية للأنباء) :إن الاقتصاد الوطني سيتأثر بالأزمتين السورية والإيرانية بصورة مباشرة وغير مباشرة، مشيرا إلى أن التأثير المباشر يكون عن طريق زيادة الأسعار في الأسواق المحلية ومحاولة استنزاف العملة الصعبة من البلاد لصالح تلك الدول. موضحاً ان التأثير غير المباشر يأتي عبر قطع العلاقات الاقتصادية والتبادلات التجارية مع هذين البلدين كون العراق معتمداً بالدرجة الأساس عليهما في عمليات التصدير والاستيراد للبضائع، لافتاً إلى أن التاجر العراقي يعتبر تاجرا محوريا أي يقوم باستيراد البضائع من دول شرق آسيا او غيرها ويقوم بتصدير بعضها الى إيران وسوريا.

وبين: أن إيران وسوريا تحاولان بالحصول على العملة الصعبة من العراق بأي شكل من الأشكال، رغم أن العملة الصعبة "الدولار" تأتي للعراق عن طريق مبيعات النفط فعند خروج الدولار من البلد سيؤثر في الاقتصاد الوطني والعملة المحلية كونه يعتبر غطاءً لها.

وذكر خليل : يجب التفكير في إيجاد البدائل عن هاتين الدولتين إما عن طريق التعامل مع دولة الإمارات العربية المتحدة او مع بلدان عربية أخرى، فضلاً عن زيادة سقف التبادلات التجارية مع تركيا والأردن لكي لا تؤثر الازمة في السوق العراقية.

من جانبه أكد الخبير الاقتصادي حمزة الجواهري أن تأثير الأزمة السورية على اقتصاد العراق سيكون مستقبليا، مشيرا إلى ضرورة ان يجد العراق له أكثر من منفذي الخليج وجهان التركي مع البحر المتوسط لتصدير نفطه .

وقال الجواهري لوكالة "البغدادية نيوز" إن الأزمة السورية ستوقف مشروع مد خط أنابيب عملاق يربط العراق بالبحر الابيض المتوسط ومن ثم يذهب الى الأردن (العقبة) وهو مشروع كبير جدا وربما الوضع الحالي في سوريا الآن سوف يؤجل عملية إنشاء الجزء الذي يذهب إلى البحر الأبيض المتوسط مباشرة عبر سوريا" .

وأضاف "أن هذه الأزمة لها تأثير كبير في المدى البعيد على عملية تصدير النفط العراقي ففي هذه الحالة لا بد أن يجد العراق له أكثر من منفذي الخليج وجهان التركي مع البحر المتوسط ".

وأشار إلى أن هناك مشاريع لتطوير الغاز في حقل عكاز وفي الحقول الأخرى وإنشاء أنبوب غاز عملاق لتصدير الغاز وربطه بالغاز العربي وكل هذا سيتوقف لأنه لا نعلم ما هو الوضع في سوريا إلى أين سينتهي".

وتابع "الآن لدى العراق تجارة كبيرة مع سوريا يصل حجمها إلى ثلاثة مليارات دولار وهذه التجارة تأثرت الآن وبشكل كبير بحيث أصبحت أكثر اعتمادا على دول الأخرى مثل تركيا وإيران والأردن".

وأوضح انه "من الناحية الأمنية فإن وجود منطقة ملتهبة قد يكون للقاعدة دور في الوضع الجديد في سوريا ونحن نرتبط مع سوريا بحدود تصل الى ٦٠٠ كم ومن الصعب جدا حماية هذه الحدود بوجود القاعدة، واعتقد ان زعزعة الوضع والاستقرار في المنطقة أكثر مما هو عليه كل هذا له تأثير كبير على الاقتصاد ليس العراق فقط وإنما كل دول المنطقة.

في الوقت نفسه كشف رجل الأعمال السوري محمد مصلحي عن "توقف القطاعين الصناعي والتجاري السورية بشكل كامل ، بسبب الأوضاع الأمنية التي قال عنها إنها تزداد سوءا يوما بعد يوم ، متوقعا انهيارا سريع لاقتصاد بلده".

وتابع مصلحي بحسب وكالة "البغدادية نيوز" رغم ان "تصريحات رسمية من الجانب العراقي والسوري بشان حجم التبادل التجاري بين البلدين هو اقل مقارنة بدول أخرى مثل تركيا وإيران والصين ، والصحيح ان السوق المحلية العراقية تعتمد بالدرجة الاساس في ما يخص تجارة المواد الأولية والسلع الاستهلاكية السريعة وما يتطلبه البيت من البضائع السورية .

وتابع أن "سوريا تصدر الى جميع اسواق بلدان الجوار وبخاصة تركيا واوربا والخليج ، لما تمتاز به هو الصناعة التحويلية وصناعة المواد الاولية السورية من التميز".

وأوضح انه "قبل اكثر من ثلاثة اشهر بدأت المصانع بإيقاف نشاطها في سوريا او القيام بنشاط جزئي ، كي لا تتكدس في المخازن كميات كبيرة من البضائع القابلة للكساد ، واعتمدنا في تجارتنا مع العراق لتصريف الخزين السابق وتلبية الطلبيات السريعة بشكل آني، مشيرا إلى أن عمليات التصدير توقفت منذ ما يقرب من الشهر من الآن وبقيت فقط عمليات تبادل لمواد زراعية كالخضار والفواكه وبكميات قليلة جدا بسبب الاضطرابات".

وتمنى رجل الأعمال عودة الاستقرار لبلده ليتسنى له العودة لممارسة نشاطه الصناعي والتجاري، مبديا مخاوفه من أن ترافق هذه الأحداث بعمليات سلب ونهب سيكون من الصعب على الاقتصاد السوري تحمل ضررها" .

وبحسب توقعات خبير البنك المركزي العراقي الأول مظهر محمد صالح فإن حجم التبادل التجاري بين العراق وسوريا وفي حال استمرار الأحداث الأخيرة فلن يتجاوز النصف مليار دولار سنويا بعد أن كان يفوق الأربعة بليون دولار. وتعتمد الأسواق العراقية وبنسبة ٦٠ في المئة من احتياجاتها الأساسية على المنتج السوري، حيث بين المسؤول في رابطة التجار العراقيين حسن الدهلكي "أن البضائع السورية تمتاز بخصوصية تتمثل بأنها تؤمن احتياجات لا يمكن تأمينها من بلدان أخرى وان تم ذلك فستكون تكلفتها عالية، ومثال ذلك المناديل الورقية القرطاسية، التوابل والمواد الأولية لبعض الصناعات، البقوليات، الخضار والفواكه الصناعات التحويلية وبخاصة القطنية، ومواد التنظيف المختلفة، ومعلبات.

وتابع أن "هذه المواد ضرورية للسوق وتصريفها سريع والمنتج السوري ملائم للذوق العراقي، وهنا استمر التجار في استيراد هذه المواد بنفس الكميات السابقة".

وأضاف الدهلكي أن "حجم التبادل التجاري مع سوريا ليس عبارة عن منتجات زراعية وصناعية تورد للعراق، بل نلاحظ أن اغلب التجار العراقيين المتعاملين مع دول أوربية لتوريد مواد بناء وحديد تسليح كانوا ينقلونها عبر الموانئ السورية كونها الأقرب للعراق و حاليا تحولوا لموانئ تركية ولبنانية وأردنية، خوفا من الأحداث داخل سوريا.

وكشف أن التجار دوما يضعون في حساباتهم البدائل، وحتى في استيراد البضائع بدأوا يتحولون باتجاه البضاعة التركية رغم أنها أغلى ثمنا من السورية وكذلك الخليجية والصينية رغم أن السورية أكثر مقاومة.